وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

النشرة ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي - الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

تحليل معدلات النمو والاستثمار والأداء القطاعي

لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ يسجل نحو ٥.٣%

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، حيث سجّل نسبة ٥.٣%، مُقارنة بمُعدّل نمو بلغ ٣.٥% في الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق. وجاء هذا النمو المتسارع مدعومًا باستمرار وتيرة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، وتحول الاقتصاد نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والسياحة والاتصالات.

- جاء النمو خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نتيجة لتسارع الأداء الذي شهده عدد من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، أهمّها قطاع الصناعة غير البترولية، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع السياحة. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل نموًا موجبًا للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

- وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء الإيجابي يعكس نموذج اقتصادي يرتكز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables ، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، ويستند هذا النموذج على البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وفق ما تم توضيحه تفصيلا في «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل».[١] وتجدر الإشارة إلى أنه، منذ يوليو ٢٠٢٤، تم تنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاحًا هيكليًا ضمن المحاور المختلفة للإصلاحات الهيكلية الشاملة.

- وفي هذا السياق، حقّقت أنشطة الصناعة غير البترولية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة مُعدّل نمو١٤.٥%، ١٤.٥%، ١٣.٨% على التوالي خلال الرُبع الأول. كما شهِدت قطاعات أخرى انتعاشًا كبيرًا، بما في ذلك الوساطة الماليّة، والتأمين، والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والتشييد والبناء، مما عزّز النمو الذي شهِده هذا الرُبع.

- وبالنسبة لنشاط الصناعة التحويلية غير البترولية الذي يُعد أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي المصري خاصة مع قدرته على تحويل التوسع الإنتاجي إلى صادرات فعلية، فقد استمر في النمو خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦؛ حيث سجّل مُعدّل نمو بلغ ١٤.٥%. ويعكس النمو المحقق في هذا النشاط تحسنًا في الطلب المحلي والخارجي، وتوسعًا في الطاقة الإنتاجية، إلى جانب تحسن بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

- وبالنسبة لنشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد سجل معدل نمو بلغ ١٤.٥% خلال الربع الأول، مدفوعًا باستراتيجية الدولة لتحويله من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية.

- أما نشاط السياحة، فقد سجل نموًا بلغ ١٣.٨% خلال الربع الأول مقارنة بالربع المقابل من العام المالي السابق، في وقت يشهد فيه هذا القطاع نموًا كبيرًا نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل والترويج للسياحة المصرية. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي بعد الافتتاح الرسمي للمتحف المصري الكبير، والذي يُتوقع أن يجذب نحو ٥ ملايين زائر سنويًا، بما يعزّز مكانة مصر كوجهة سياحية عالمية ويدعم نمو القطاع خلال الفترة المقبلة.

- وللمرة الأولى منذ الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ سجل نشاط قناة السويس نموًا موجبًا بلغ نحو ٨.٦%، وذلك مع بدء العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر؛ الأمر الذي ساهم في استعادة ثقة شركات الشحن العالمية واعتمادها مجددًا على قناة السويس كمسار رئيسي، بالإضافة إلى جهود هيئة قناة السويس في تقديم حوافز لتشجيع الملاحة عبر القناة.

- على صعيد آخر، استمر تراجُع نشاط الاستخراجات خلال الرُبع الأول ٢٠٢٥/٢٠٢٦ حيث انكمش بنسبة ٥.٣%، نتيجة تراجع نشاط البترول بنسبة ٦.٦%، كما انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة ١٠.٩%، وإن كانت وتيرة الانكماش قد بدأت في التراجع مقارنةً بالربع المناظر من العام المالي السابق الذي انكمش فيه قطاع الاستخراجات بنسبة ٨.٩%، وذلك في إطار الاكتشافات الأخيرة لحقول الغاز وحفر الآبار الاستكشافية.

[١] للاطلاع على السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية يمكن زيارة الرابط التالي: https://mped.gov.eg/NationalNarrative

- وبالنسبة إلى جانب الإنفاق، فقد سجّل الاستثمار مساهمة إيجابية بلغت ٢.٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشرًا لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري.

- ارتفع إجمالي الاستثمارات إلى ٢٧٨.٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة مقابل ٢٢٤.٣ مليار في العام السابق، محققًا معدل نمو ٢٤.٢%. وحقق الاستثمار الخاص نموًا لافتًا بلغ ٢٥.٩%، مستحوذًا على ٦٦% من إجمالي الاستثمار وهو أعلى مستوى في الفترات المقارنة. بينما استحوذ الاستثمار العام على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات. ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو حوكمة الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص.

- وعلى الرغم من تسجيل صافي الصادرات مساهمة سالبة عند -١.٧٨ نقطة مئوية، فإن هذه النتيجة تمثل تحسنًا ملموسًا مقارنة بمستوى -٣.٢٥ نقطة مئوية في الربع المقابل من العام المالي السابق، بما يشير إلى بدء استعادة التوازن في القطاع الخارجي.

- على مستوى هيكل الصادرات السلعية، سجّل الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ أداءً متفاوتًا عبر المجموعات السلعية؛ فقد نمت السلع تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة (٢٤.٨%) والمحضرات الغذائية المصنعة (٢٩.٩%) وكذلك حققت السلع نصف المصنعة نموًا قويًا بلغ ٢١.٤% مدفوعة بارتفاع صادرات الزيوت والدهون.

- على جانب الواردات السلعية، جاء الأداء متباينًا؛ إذ تراجعت واردات السلع الوسيطة بنسبة ١٦.٧% نتيجة انخفاض واردات المواد الأولية من الحديد والصلب (-٣٥.٤%) والسكر الخام (-٥٦.٥%). كما تراجعت واردات المواد الخام بنسبة ٩.٩% بقيادة القمح (-٢١.٥%)، بينما أظهرت السلع الاستهلاكية المعمرة نموًا قويًا بلغ ٣٤.٩% مدفوعًا بقفزة ملحوظة في واردات سيارات الركوب (٦٠.٣%).

- تُشير المؤشرات الاقتصادية الأولية إلى توقعات إيجابية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥؛ إذ يُتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو لا يقل عن ٥%، مع وجود عوامل تصاعدية تدعم إمكانية تسجيل معدلات أعلى، وذلك على خلفية استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار وتيرة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الأنشطة الإنتاجية"فالاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية ". هذا فضلاً عن استمرار حالة التهدئة والاستقرار النسبي للأوضاع في المنطقة بفضل الجهود التي بذلتها القيادة السياسية.

ارتفع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥.٣% خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥، مُقارنة بمُعدّل نمو ٣.٥% في الرُبع المُناظِر للعام المالي ٢٠٢٥/٢٤. وجاء هذا النمو المتسارع مدعومًا باستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، تمكين القطاع الخاص، وتحول الاقتصاد نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة كالصناعة والسياحة والاتصالات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأداء الإيجابي يعكس نموذج اقتصادي يرتكز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري والأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية tradables، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، ويستند هذا النموذج على البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، وفق ما تم توضيحه تفصيلا في «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل». وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أنه تم تنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاح هيكلي خلال الفترة يوليو ٢٠٢٤- أكتوبر ٢٠٢٥ وموضح في جدول ٢ في الملحق نموذج لبعض الإصلاحات الهيكلية المنفذة ضمن المحاور المختلفة للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

شكل 1: مُعدّلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

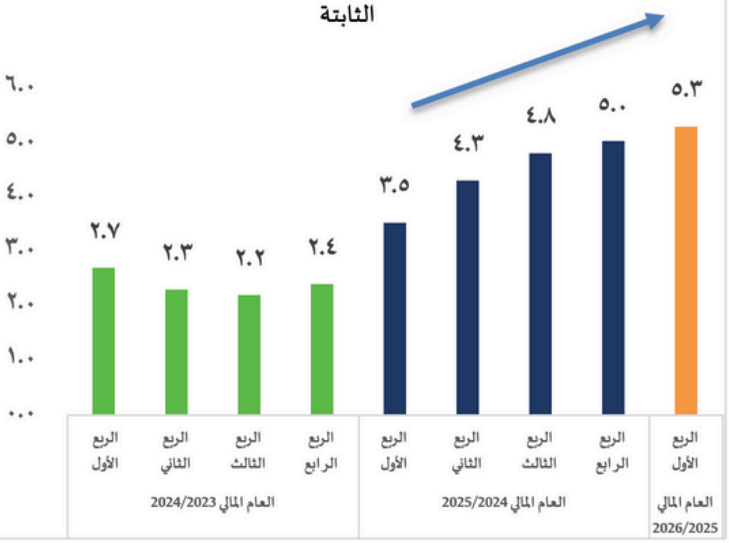

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي

شكل 2: مُعدّلات نمو الأنشطة الاقتصاديّة خلال الرُبع الأول من العام المالي 2025/24 و2026/25

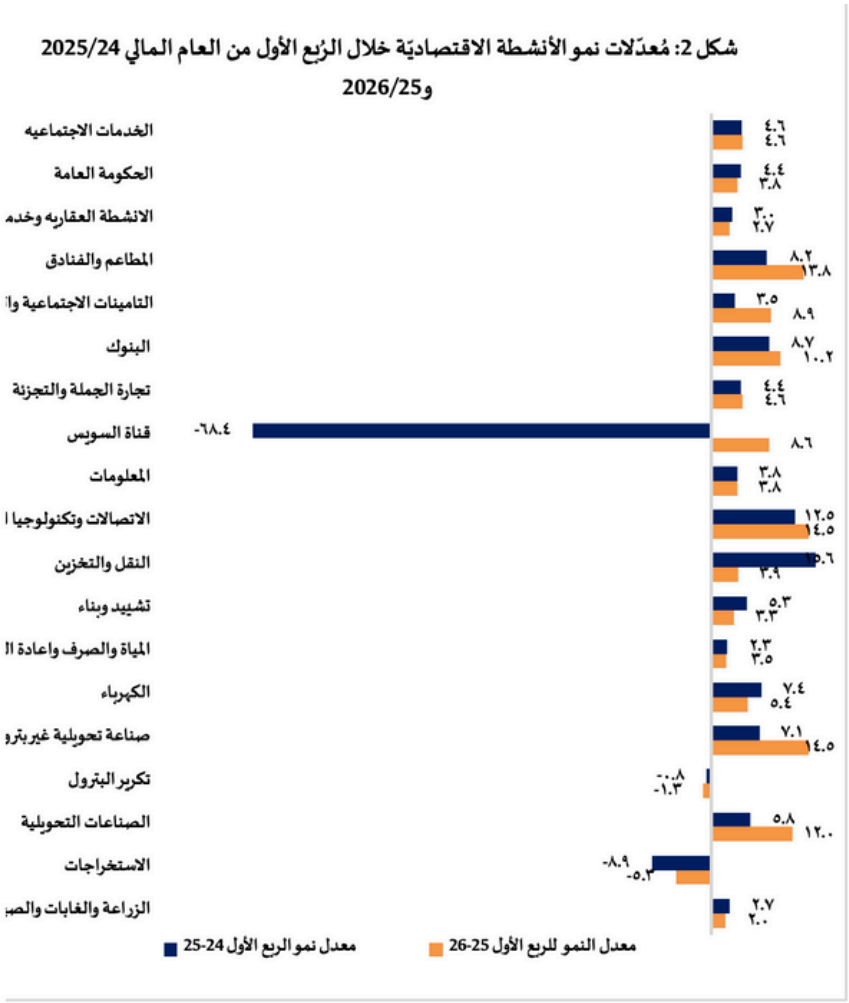

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي.

وتُعد أنشطة الصناعة غير البترولية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي الأعلى نموًا خلال الربع الأول بمعدل نمو بلغ ١٤.٥%. ثم جاء نشاط المطاعم والفنادق في المرتبة الثانية بمعدل نمو ١٣.٨%. وهو ما يعكس استراتيجية الدولة في التحول نحو القطاعات الأكثر إنتاجية.

مُعدّل النمو القطاعي في الرُبع الأول للعام المالي ٢٠٢٦/٢٥

في ضوء استقرار الاقتصاد الكلي ومدعومًا باستمرار وتيرة تنفيذ الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، سجّل الاقتصاد المصري نموًا ملحوظًا في عديد من القطاعات، وهو ما انعكس إيجابًا على تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأخيرة (شكل ٢).

واصل قطاع الصناعة التحويلية غير البترولية دوره كمحرك رئيسي للنمو حيث شهِد الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ استمرار نشاط الصناعة غير البترولية في النمو مُحقّقا مُعدّل نمو بلغ ١٤.٥% مُقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق الذي سجل النشاط خلالها معدل نمو بلغ نحو ٧.١%. ويعكس النمو المحقق في هذا النشاط تحسنًا في الطلب المحلي والخارجي، وتوسعًا في الطاقة الإنتاجية، إلى جانب تحسن بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل السياسات التحفيزية. ويظل نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية هو الأكثر مُساهمة في نمو الناتج خلال الرُبع حيث بلغت مُساهمته نحو ١.٨% نقطة مئوية، ضمن إجمالي نمو بلغ ٥.٣%. (شكل ٣).

وقد جاء نمو نشاط الصناعة نتيجة لزيادة الإنتاج الصناعي الذي ظهر واضحًا في نمو مُؤشّر الرقم القياسي للصناعة غير البترولية، حيث بلغ ١٤.٥% في المُتوسط خلال الرُبع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٥ (شكل ٤)؛ فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات، صناعة المواد والمنتجات الكيماوية، صناعة المشروبات، صناعة الأثاث، صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية، صناعة الملابس الجاهزة معدلات نمو ٥٠%، ٤٤%، ٣٧%، ٣٤%، ١٩%، ١٧% على التوالي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع الرقم القياسي يعكس زيادة فعلية في حجم الإنتاج، وليس مجرد تغيرات سعرية، مما يُضفي على النمو طابعًا حقيقيًا يعكس الأداء الفعلي للقطاع.

ومن المتوقع استمرار هذا النمو الصناعي مدعومًا بصناعة الهواتف المحمولة، فمن المتوقع تصنيع أكثر من ١٠ ملايين جهاز هاتف محمول خلال عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٣.٣ مليون جهاز فقط في العام الماضي، وهو ما يعكس سعي الدولة لتوطين العديد من الصناعات، وبالأخص الصناعات عالية التكنولوجيا.

شكل3: نسبة المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول للعام المالي 2026/2025

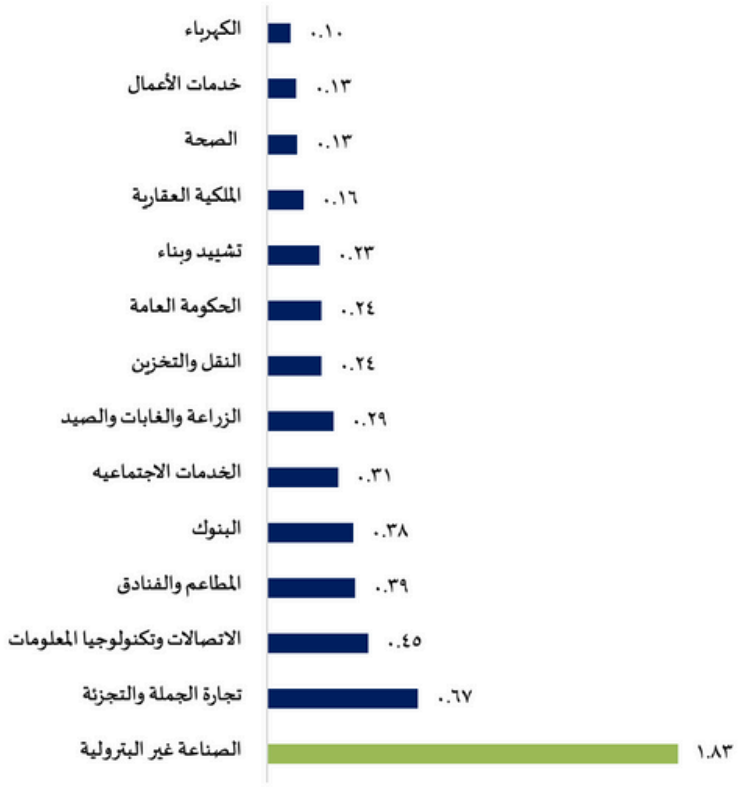

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

شكل 4: معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

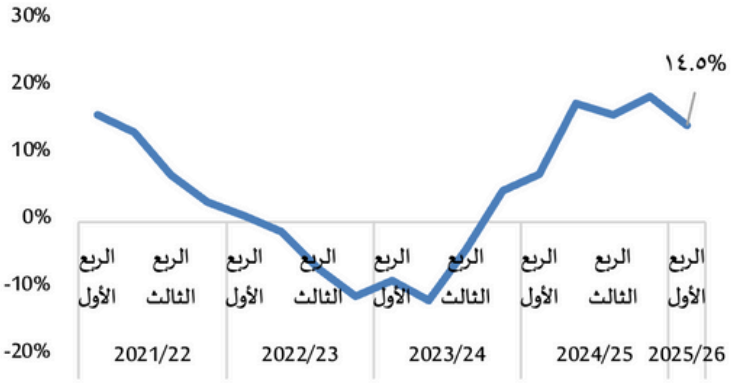

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وقد انعكس التوسع الملحوظ في نشاط الصناعة غير البترولية على ارتفاع الصادرات الصناعية خلال الربع الأول من ٢٠٢٦/٢٥؛ فقد شهدت الصادرات النصف مصنعة نموًا بلغ ٨.٤%، و ٣٤.١% خلال شهري يوليو وأغسطس على التوالي. وشهدت أيضًا الصادرات تامة الصنع معدل نمو ٢.٨%، ٢.٤% خلال شهري يوليو وأغسطس.

وعلى مستوى الصناعات الفرعية، شهدت **صادرات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية** زيادة قدرها ١.٣% في شهر يوليو ٢٠٢٥، كما ارتفع ٢٩.١% في شهر يوليو ٢٠٢٥ وارتفعت في شهر أغسطس من نفس العام بنسبة ٢٠.٦%، وهي من أعلى الزيادات المسجلة في بند السلع تامة الصنع. وهذا الأداء يعكس قدرة القطاع على تحويل التوسع الإنتاجي إلى صادرات مباشرة، مستفيدًا من مرونة سلاسل الإمداد المحلية واستقرار الطلب في أسواق الخليج وأوروبا.

جاء نشاط تجارة الجملة والتجزئة كثاني أكبر مساهم في النمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ مدعومًا باستمرار التحسّن في الطلب المحلي وارتفاع حركة التداول في الأسواق. وأسهم الانتعاش الملحوظ في قطاع السياحة خلال الربع في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وعلى خدمات التجزئة في المقاصد السياحية. كما استفاد القطاع أيضًا من نمو التجارة الإلكترونية.

وقد حقق نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا ملحوظًا خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥، بلغ ١٤.٥% مدفوعًا باستراتيجية الدولة لتحويله من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية. وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية إلى جانب الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، في تعزيز انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين.

ونتيجة للتطور الذي يشهده القطاع، حصلت مصر على جائزة الريادة الإقليمية في تطوير نطاقات الإنترنت من المنظمة العربية للاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وذلك خلال مؤتمر منظمي قطاع الاتصالات حول تنفيذ واعتماد خطط التحول إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت (IPv6).

و**قد حقّقت عّدة أنشطة اقتصاديّة أخرى مُعدّلات نمو مُوجبة خلال الرُبع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥**، وفي هذا الإطار، **سجّل نشاط المطاعم والفنادق** (السياحة) نموًا بلغ ١٣.٨%، في وقت يشهد فيه هذا القطاع نموًا كبيرًا نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل، وجذب الوفود السياحية إلى مصر والترويج للسياحة المصرية.

كما عزز التحول الرقمي النمو الذي يشهده القطاع، فقد اعتمدت وزارة السياحة والآثار استراتيجية حديثة تقوم على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز الترويج للمقاصد السياحية المصرية، بهدف الارتقاء بتجربة السائحين واستقطاب شرائح أوسع من الزوار عبر حملات تسويقية مبتكرة.

وقد انعكست الجهود الساعية لتعزيز النمو في قطاع السياحة على تصنيف مصر في المؤشرات الدولية، فقد واصلت مصر تصدرها لقائمة الوجهات السياحية الرائدة في أفريقيا للعام الثالث على التوالي، وفق تصنيف (Nation Brand Performance) لعام ٢٠٢٥/٢٤ الصادر عن شركة بلوم الاستشارية التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي. وفي السياق ذاته، قفزت مصر ستة مراكز دولية لتصبح ضمن الدول الـ ٢٥ الأوائل في التصنيف الدولي من حيث الأداء السياحي، وهو ما يعكس نجاح مصر في تجاوز آثار التوترات الجيوسياسية، والعودة القوية للسياحة المصرية إلى المشهد العالمي.

وقد انعكست الجهود الساعية لتنشيط القطاع على العديد من المؤشرات المرتبطة به، فقد ارتفع عدد الليالي السياحية إلى ٥٨.٧ مليون ليلة مقارنة بـ ٥١.٦ مليون ليلة في الربع المقابل من العام المالي السابق بنسبة نمو ١٣.٨% (شكل ٥)، كما ارتفع أيضًا عدد السائحين إلى ٥.١ مليون سائح خلال الربع الأول من العام المالي الحالي، مقارنة بـ ٤.٣ مليون سائح في الربع المقابل من العام المالي السابق.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الليالي السياحية شهد قفزة واضحة، فقد بلغ في المتوسط خلال العام المالي السابق ٤٤.٨ مليون ليلة على المستوى الربع سنوي، وسجل الربع الأعلى خلال العام ٥١.٦ مليون ليلة (الربع الأول)، لكنه سجل خلال الربع الأول من العام المالي الحالي ٥٨.٧ مليون ليلة، وهو ما يشير إلى الزخم الذي يشهده القطاع. **ومن المتوقع تزايد الليالي السياحية خلال الأرباع القادمة خاصة مع افتتاح المتحف المصري الكبير الذي يُتوقع أن يستقطب نحو ٥ ملايين زائر سنوياً الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة ملموسة في أعداد الزوار والليالي السياحية.**

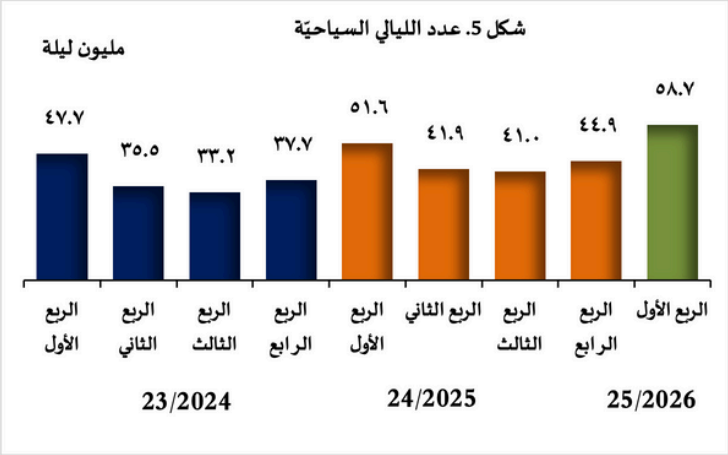

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وقد سجل نشاط قناة السويس نموًا موجبًا للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٣، حيث بدأ النشاط في تحقيق معدلات نمو سالبة بداية من الربع الثالث ٢٠٢٤/٢٣ نتيجة للتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة البحر الأحمر والتي أثرت سلبًا على أعداد السفن المارة عبر القناة. وقد بلغ معدل نمو النشاط خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥؛ نحو ٨.٦% مع بدء العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر؛ الأمر الذي ساهم في استعادة ثقة شركات الشحن العالمية واعتمادها مجددًا على قناة السويس كمسار رئيسي.

وفي هذا الإطار، شهدت مؤشرات حركة الملاحة بالقناة تحسنًا نسبيًا على صعيد أعداد وحمولات السفن العابرة للقناة مقارنة بالمعدلات المحققة في ذات الفترة خلال العام الماضي، وذلك بعد الجهود المستمرة لهيئة قناة السويس لتشجيع الملاحة عبر القناة، فقد قدمت حوافز وخصومات تصل إلى ١٥% لسفن الحاويات التي تتجاوز حمولتها الصافية ١٣٠ ألف طن. وأسهم تطوير البنية التحتية للقطاع الجنوبي، الذي شمل التوسعة والازدواج، في رفع الطاقة الاستيعابية بمعدل ٦-٨ سفن إضافية وزيادة عامل الأمان الملاحي مع تقليل تأثير التيارات المائية على حركة السفن، مما عزز القدرة التشغيلية للقناة.

علاوة على ذلك، تزايدت حمولة السفن المارة عبر القناة خلال الربع الأول بنسبة ٨.٦% حيث وصلت إلى ١٣٨.١ مليون طن مُقارنة بحوالي ١٢٧.٢ مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل ٦). كما ارتفعت إيرادات القناة بالأسعار الجارية بنسبة ١٣.١% لتصل إلى ١.١ مليار دولار في الربع الأول لعام ٢٠٢٦/٢٥ مقارنة بـ ٩٧٥ مليون دولار تقريبًا خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤. وقد ارتفع عدد السفن أيضًا خلال الربع بنسبة ٢.٥% ليصل إلى ٣٢٧٧ سفينة مقارنة بـ ٣١٩٦ سفينة خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.

شكل 6. حمولة السفن المارة عبرقناة السويس

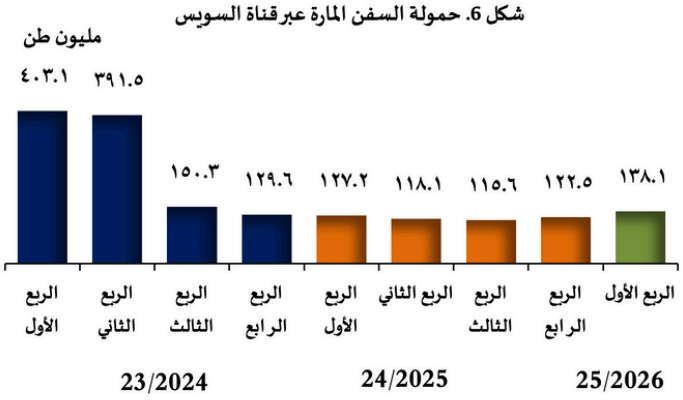

وقد سجل نشاط التأمين معدل نمو ملحوظ خلال الرُبع بلغ نحو ٨.٩%، مدفوعًا بارتفاع إجمالي أقساط التأمين بالأسعار الجارية خلال الربع لتصل إلى ٣١ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٢٥ مليار في الربع المقابل من العام المالي السابق بمعدل نمو ٢٢%.

يرجع هذا النمو إلى جهود الشمول المالي والتأميني والتحول الرقمي في القطاع ومنها إنشاء أول منصة رقمية للاستثمار في وثائق الصناديق العقارية وإطلاق أول منصة دفع إلكتروني للمؤسسات المالية غير المصرفية بما يستهدف مضاعفة حجم قطاع التأمين بنحو ٤ أضعاف خلال الفترة المقبلة. كما تم العمل على توسيع مظلة التغطية التأمينية ودمج المصريين بالخارج وأسرهم في شبكات التأمين الاجتماعي من خلال وثيقة التأمين من الحوادث الشخصية ومبادرة "تأمينك في مصر".

كما سجل نشاط التشييد والبناء نموًا بلغ نحو ٣.٣% فيما يتعلّق بمواد البناء؛ ارتفعت مبيعات الحديد بنسبة ٥.٥% إلى ١.٨ مليون طن خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ مقارنة بـ١.٧ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل ٧). وقد شهدت مبيعات الأسمنت انخفاضًا ضئيلًا بنسبة ١.٣% لتصل إلى١١.٣ مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بـ ١١.٤ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي السابق.

شكل 7. كمية مبيعات الحديد

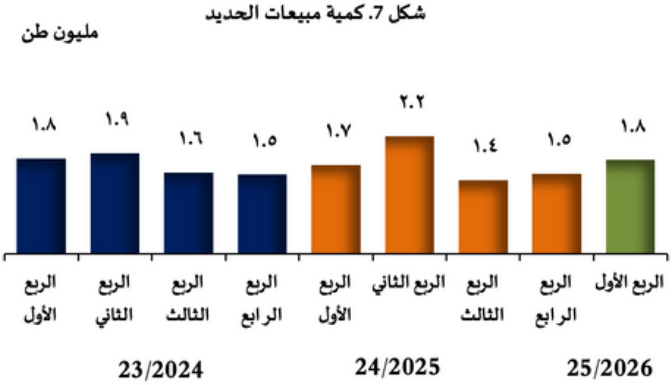

وقد حقّق نشاط الكهرباء مُعدّل نمو بلغ ٥.٤%، نتيجة زيادة استخدامات الكهرباء في مختلف القطاعات لتصل إلى ٥٥.٣ جيجا وات/ساعة خلال الربع الأول مقارنة بـ ٥٢.٥ جيجا وات/ساعة في الربع المقابل من العام المالي السابق. ويلاحظ ارتفاع الاستخدامات خلال الربع الأول لأنه يغطي أشهر فصل الصيف التي يتزايد فيها الإنتاج والاستهلاك بشكل ملحوظ مقارنة بالأرباع الأخرى خلال العام.

وفي هذا الصدد، ارتفع استهلاك الكهرباء في القطاع التجاري بنسبة ١٢.٦% ليسجل ٣.٧ جيجاوات/ساعة خلال الربع، وفي القطاع المنزلي ارتفع بنسبة ٤.٣% ليصل إلى ٢٢.٤ جيجاوات/ساعة، وهو ما يعكس توسعًا في الأنشطة الخدمية والتجزئة، إلى جانب النمو السكاني والتوسع العمراني. كما سجل القطاع الصناعي نموًا معتدلًا بنسبة ٣.٢% ليبلغ ١٣.٥ جيجاوات/ساعة، بينما شهدت الجهات الأخرى نموًا بنسبة ٧.٣٠% ليسجل ١٥.٨ جيجاوات/ساعة. (شكل٨).

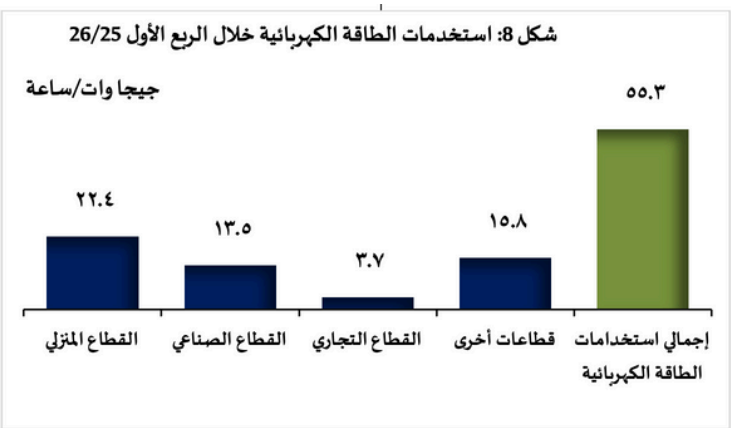

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

أما نشاط النقل والتخزين، فقد حقق نموًا موجبًا خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ بلغ ٣.٩%، وقد جاء النمو الذي شهده نشاط النقل نتيجة لنمو العديد من مؤشرات القطاع، فقد تزايد عدد الركاب عبر السكك الحديدية بنسبة ٢.٥% ليصل إلى ٥٨.٤ مليون راكب خلال الربع الأول من العام المالي الحالي مقارنة بـ ٥٧ مليون خلال الربع ذاته من العام المالي السابق، كما ارتفع عدد الركاب عبر الطرق ليسجل ٦٠.١ مليون راكب خلال الربع مقارنة بـ ٥٩.٩ مليون خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وتصاعد أيضًا عدد الركاب عبر مترو الأنفاق ليصل إلى١٧١.٦ مليون راكب مقارنة بـ ١٦١.٤ مليون، بنسبة نمو بلغت ٦.٤%. (شكل ٩).

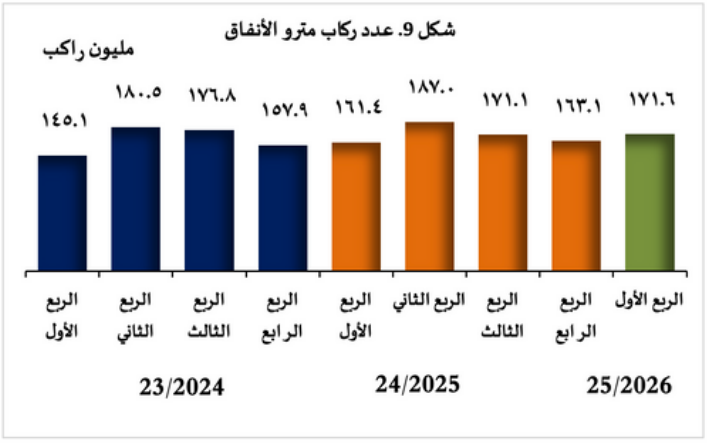

وبالإضافة إلى ما سبق، سجّلت أنشطة الوساطة الماليّة، والخدمات الاجتماعيّة، وتجارة الجُملة والتجزئة، والحكومة العامة مُعدّلات نمو مُوجبة بلغت ١٠.٢%، ٤.٦%، ٤.٦%، و٣.٨%على التوالي. وهو ما يعكس تنوع مصادر نمو الاقتصاد المصري بما يتوافق مع رؤية الدولة لتنويع هيكل الاقتصاد ودفع معدلات التنمية في جميع القطاعات.

ومن ناحية أخرى، استمر ناتج قطاع الاستخراجات في التناقُص حيث انكمش بنسبة ٥.٣%، نتيجة لتراجع نشاطي البترول والغاز الطبيعي بنسب ٦.٦%، ١٠.٩% على التوالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥، مقارنة بالربع المناظر من العام المالي السابق. وفي هذا الإطار، تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز إلى ٦.٥ مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بـ٦.٩ مليون طن، خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ بمُعدل انخفاض ٦.٦%. وقد تراجع أيضًا الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي ٨ مليون طن خلال الربع مقارنة بـ ٩ مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ بمُعدل انخفاض ١٠.٩%.

وتجدر الإشارة إلى أن وتيرة الانكماش بدأت في التراجع وذلك في إطار الاكتشافات الأخيرة لحقول الغاز وحفر الآبار الاستكشافية وإضافة بئرين إضافيين بالبحر المتوسط بمنطقة غرب الدلتا على خريطة إنتاج الغاز الطبيعي بإجمالي إنتاج يصل إلى ٦٠ مليون قدم مكعب يوميًا. كما أنه من المتوقع زيادة معدلات الإنتاج المحلي من الزيت الخام في الفترة القادمة نتيجة الكشف البترولي الجديد في خليج السويس بمعدل إنتاج أولي يُقدر بنحو ٣٠٠٠ برميل زيت خام يوميًا، من البئر الاستكشافية "كريستال شمال شرق رمضان".

بالإضافة إلى ما سبق، تم تحقيق ٧٥ كشفًا جديدًا للبترول والغاز منذ شهر أغسطس، ووضع ٣٨٣ بئرًا جديدة على خريطة الإنتاج، الأمر الذي أسهم في إضافة ١.١ مليار قدم مكعب غاز ونحو ٢٠٠ ألف برميل زيت خام يوميًا لقدرات الإنتاج، وتوفير نحو ٦.٧ مليار دولار من فاتورة الاستيراد للمنتجات البترولية والغاز.

الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

تشير بيانات الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو ٢.٣٤ تريليون جنيه، مقارنةً بـ ٢.٢٣ تريليون جنيه في الربع الأول من ٢٠٢٥/٢٤. يُعد هذا المستوى من النمو أعلى بشكل ملحوظ من النمو المسجّل في الفترة المناظرة من العام السابق، ويعكس بداية موجة توسّع نسبي في الاقتصاد خلال مطلع العام المالي.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار والمخزون سجل مساهمة إيجابية بلغت ٢.٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشرًا لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري. فيما تظل مساهمة الإنفاق الحكومي محدودة عند ٠.١١ نقطة مئوية (شكل ١٠).

وعلى الرغم من تسجيل صافي الصادرات مساهمة سالبة عند -١.٧٨ نقطة مئوية، فإن هذه النتيجة تمثل تحسنًا ملموسًا مقارنة بمستوى -٣.٢٥ نقطة مئوية في الربع المقابل من العام المالي السابق، بما يشير إلى بدء استعادة التوازن في القطاع الخارجي.

شكل 10: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) خلال الربع الأول 2025/2026

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

تشير بيانات الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ إلى تحسن لافت في النشاط الاستثماري، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات المنفذة إلى نحو ٢٧٨.٧ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٢٢٤.٣ مليار جنيه في الفترة المناظرة من العام السابق، محققًا معدل نمو بلغ ٢٤.٣%.

ويُلاحظ أن الاستثمار الخاص كان المحرك الرئيسي لهذا النمو، حيث سجل معدل نمو بلغ ٢٥.٩% ليصل إلى ١٦٧.٦ مليار جنيه، مستحوذًا على نحو ٦٦% من إجمالي الاستثمارات، وهو أعلى مستوى مسجل خلال فترات مماثلة. يعكس هذا الارتفاع توجه القطاع الخاص نحو التوسع في المشروعات الاستثمارية، وتزايد الثقة بشأن البيئة الاقتصادية (شكل ١١).

وفي المقابل، سجل الاستثمار العام نموًا أكثر اعتدالًا، حيث ارتفع إلى نحو ٨٦.٣ مليار جنيه، لتتراجع حصته في إجمالي الاستثمارات إلى حوالي ٣٤%. ويعكس هذا الاتجاه توجهًا واضحًا نحو ترشيد الاستثمار الحكومي والحد من التوسعات الواسعة لصالح التركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص لتعزيز دوره في النشاط الاستثماري (شكل ١٢).

ويمثل هذا التحسن في الاستثمار، وبخاصة الاستثمار الخاص، أحد أبرز عوامل دعم النمو الاقتصادي في بداية العام المالي، كما يعكس تحولاً هيكليًا إيجابيًا في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص لصالح زيادة كفاءة الاستثمار واستدامة النمو خلال الفترة المقبلة.

شكل 11: الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

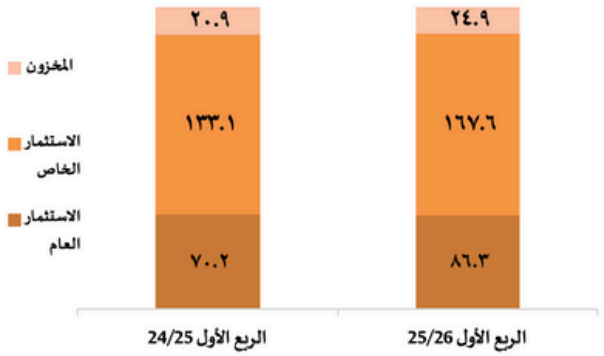

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل 12: الاستثمارات المنفذة (%)

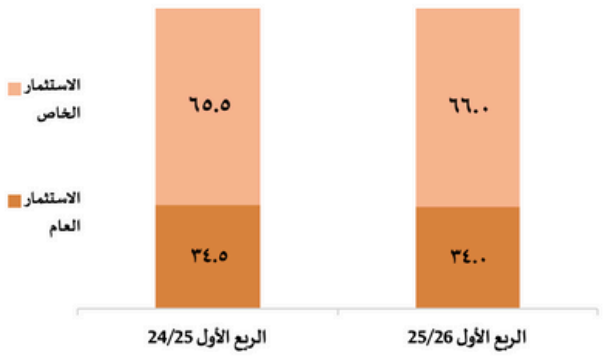

تشير بيانات التجارة الخارجية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥، إلى ارتفاع الصادرات السلعية والخدمية بنسبة ١.٣%. وفي المقابل، نمت الواردات السلعية والخدمية بنسبة ٩.٤%.

يُظهر هيكل الصادرات السلعية في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥ درجة ملحوظة من التنوع، إلا أن الوزن الأكبر ما زال يتركز في عدد من المجموعات السلعية. ويتضح أن السلع تامة الصنع هي المكوّن الرئيسي في هيكل الصادرات، حيث تستحوذ على نحو ٥٦.٢% من الإجمالي، تليها السلع نصف المصنَّعة بنسبة تقارب ٢٥%، ثم الوقود بحوالي ١٠.٩%، بينما تمثل المواد الخام نحو ٧.٧% فقط. مما يعني أن هيكل الصادرات أصبح معتمدًا بدرجة كبيرة على الصناعات، مع بقاء دور محدود نسبيًا للمواد الخام والطاقة في تكوين حصيلة الصادرات الكلية.

وبلغ معدل نمو صادرات السلع تامة الصنع، نحو ٢.٦% خلال أشهر الربع الأول للعام المالي ٢٠٢٦/٢٥، حيث سجلت العجائن والمحضرات الغذائية المصنعة نموًا لافتًا بلغ ٢٩.٩%، إضافة إلى الملابس الجاهزة التي حققت معدل نمو ٢٤.٨%. أما السلع نصف المصنَّعة، فقد سجّلت نموًا كبيرًا بلغ ٢١.٤%، مدفوعًا بالزيوت والدهون النباتية والحيوانية التي حققت نموًا قويًا يبلغ ١٨.٤%.

أما مجموعة الوقود، فقد تعرّضت معظم بنودها للتراجع، حيث انخفضت صادرات البترول الخام بنحو ٢٢.٧%، ومنتجات البترول بنحو١%، إلى جانب تراجع في صادرات الغاز الطبيعي والمسال بنحو ٠.٢%.

أما على جانب الواردات في الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٥، يتضح أن مجموعة السلع الوسيطة تُعد المكوّن الأكبر داخل هيكل الواردات، حيث تستحوذ على نحو ٣٠.٤% من الإجمالي، تليها مجموعة الوقود بنسبة تقارب ٢٧.٢%، في حين تشكل السلع الاستهلاكية غير المعمرة نحو ١٤.٨%، ثم السلع الاستثمارية بنسبة ١٣.٧%، وتُمثّل المواد الخام ما يقارب ٩.٢% من إجمالي الواردات، بينما تأتي السلع الاستهلاكية المعمرة بحصة أصغر تبلغ ٤.٥٨% فقط.

ويُشير هذا التركيب إلى توسع ملحوظ في الواردات المرتبطة بالاستهلاك المباشر، مقابل دور محدود نسبيًا للمواد الخام والسلع المعمرة داخل هيكل الاستيراد الكلي.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية المرتفعة للسلع الوسيطة، إلا أنها حققت تراجع كبير في قيمة الواردات بلغ ١٦.٧%، ويعكس هذا التراجع انخفاضًا واسعًا في غالبية مكوّنات المجموعة؛ إذ هبطت واردات اللدائن بأشكالها الأولية بنسبة ٨.٤%، وتراجعت واردات السكر الخام بشكل حاد بلغ ٥٦.٥%، كما انخفضت واردات المواد الأولية من الحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته بنسبة ٣٥.٤%، ٣١.١% على التوالي.

وقد سجلت مجموعة المواد الخام تراجعًا ملحوظًا في قيمة الواردات بلغت نسبته ٩.٩%، مدفوعًا بانخفاض كبير في واردات القمح بمعدل ٢١.٥%، بينما ارتفعت واردات الذرة وفول الصويا بنسبة ٣٠.٦% و٢٧.١% على التوالي.

كما تُظهر بيانات الواردات تراجعًا عامًا في السلع الاستثمارية بنسبة ٣.١%، وهو ما يشير إلى انكماش واضح في الطلب على الآلات والمعدات. وقد ظهر هذا الانخفاض بوضوح في واردات المحركات والموالدات الكهربائية التي سجلت تراجعًا نسبيًا بلغ ١٧.٥%.

وفيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية، فقد سجلت واردات السلع الاستهلاكية المعمرة نموًا بلغ ٣٤.٩%، مدفوعة بالارتفاع اللافت في واردات سيارات الركوب التي قفزت بنسبة ٦٠.٣%، وعلى الجانب الآخر، تُظهر السلع الاستهلاكية غير المعمرة تراجعًا بلغ ٧.٧%، حيث تراجعت واردات اللحوم بنسبة ٢١.٥% والألبان ومنتجاتها بنسبة ١٠.٧%، كما سجلت واردات الأدوية والمستحضرات الصيدلانية انخفاضًا بلغ ٤٠.٧%. وعلى النقيض، حققت واردات الزيوت المكررة نموًا كبيرًا بلغ ٥٠.٢%.

الاستقرار يمكّن الإصلاحات، والإصلاحات تعزز الاستقرار بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية

ختامًا، تُشير المؤشرات الاقتصادية الأولية إلى توقعات إيجابية بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦؛ إذ يُتوقع أن يحقق الاقتصاد المصري معدل نمو لا يقل عن ٥%، مع وجود عوامل تصاعدية تدعم إمكانية تسجيل معدلات أعلى، على خلفية استقرار الاقتصاد الكلي واستمرار وتيرة الإصلاح الاقتصادي والهيكلي الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي وتعزيز الأنشطة الإنتاجية، فضلاً عن استمرار حالة التهدئة والاستقرار النسبي للأوضاع في المنطقة بفضل الجهود التي بذلتها القيادة السياسية.

شكل 13: الاستقرار يُمكّن الإصلاح، والإصلاح يُعزّز الاستقرار، بما يُرسّخ أسس التنمية الاقتصادية

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

جدول (١) مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي

الانشطة الاقتصاديّة	الرُبع الأول ٢٦/٢٥	الرُبع الأول ٢٥/٢٤
الزراعة والغابات والصيد	٢.٠٢	٢.٦٥
الاستخراجات:	**٥.٣١-**	**٨.٨٥-**
أ) بترول	٦.٥٦-	٦.١٦-
ب) الغاز	١٠.٩٠-	١٨.٧٧-
ج) استخراجات أخرى	٤.٤٣	٣.٤١
الصناعات التحويليّة:	**١٢.٠٢**	**٥.٨٣**
أ) تكرير البترول	١.٣٠-	٠.١٨-
ب) تحويليّة أخرى	١٤.٤٦	٧.١٤
الكهرباء	٥.٤٤	٧.٤٤
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢.١٧	٢.٢٩
تشييد وبناء	٣.٣١	٥.٢٦
النقل والتخزين	٣.٩٢	١٥.٥٧
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٤.٤٧	١٢.٥٠
المعلومات	٣.٨٠	٣.٨١
قناة السويس	٨.٥٧	٦٨.٤٤-
تجارة الجملة والتجزئة	٤.٥٩	٤.٤٠
البنوك	١٠.٢٤	٨.٦٥
التأمينات الاجتماعيّة والتامين	٨.٩١	٣.٤٦
المطاعم والفنادق	١٣.٧٦	٨.١٩
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	**٢.٦٧**	**٣.٠٤**
ا-الملكية العقارية	٢.٢٢	٢.٣٨
ب - خدمات الاعمال	٣.٥٨	٤.٤٢
الحكومة العامة	٣.٨٤	٤.٣٩
الخدمات الاجتماعيّة	**٤.٦٣**	**٤.٥٥**
أ- التعليم	٤.٥٧	٣.٧٢
ب- الصحة	٤.٧٨	٤.٩٢
ج- الخدمات الأخرى	٤.٤٧	٥.٠٣
الإجمالي العـــــــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	**٥.٢٧**	**٣.٤٩**

جدول (٢) نموذج لبعض الإصلاحات الهيكلية المنفذة خلال الفترة يوليو ٢٠٢٤ – أكتوبر ٢٠٢٥

المحور الأول: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي	
الإجراءات المنفذة	**الجهة المنفذة**
استصدار القانون رقم ١٥٩/٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات الضريبية والإعفاءات من الرسوم لهيئات الدولة فيما يخص الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وكذا قيام وزارة المالية باستصدار القرارات رقم ١٣٧/٢٠٢٣ ورقم ١٧٥/٢٠٢٣ لتفعيل النظام تدريجياً فيما يتعلق بالقواعد والمعايير الخاصة باحتساب ضرائب الأجور والمرتبات.	
تفعيل تعديل قانون المالية العامة لتحديد سقف سنوي لديون الحكومة العامة بما في ذلك الهيئات العامة الاقتصادية الـ ٥٩ من خلال إنشاء وحدة مخصصة في وزارة المالية.	
إعداد وثيقة إرشادية للتعميم على الوزارات التنفيذية لتحديد المعايير الجديدة لتقييم مشروعات الاستثمار العام.	
مواصلة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من بين أمور أخرى، من خلال ١) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية بمقدار ١٠٠ ألف أسرة (من ٤.٦ مليون إلى ٤.٧ مليون)، و٢) زيادة عدد مشروعات التمويل الأصغر بمقدار ٢٠ ألف مشروع (من ٥٦١ ألف إلى ٥٨١ ألف مشروع).	

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال	
الإجراءات المنفذة	**الجهة المنفذة**
إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٠١٧/٧٢ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية.	
إصدار قرار رقم ١٦٧٠ لعم ٢٠٢٤ بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية.	
تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية).	
إصدار قانون رقم ١٧٠ لسنة ٢٠٢٥ بتنظيم بعض الأحكام الخاصة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها.	
لتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة، تم إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء.	
إصدار قانون العمل الجديد رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥ كأحد نقاط الإصلاح الهادفه لمعالجة التحديات المتعلقة بتطوير بيئة العمل وتعزيز حقوق العمال، وقد تم البدء فى تنفيذ القانون وإصدار القرارات الوزارية المنفذة	
نظام ضريبي مبسط للشركات الناشئة "تحصل أي شركة ناشئة لم تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا على حوافز وإعفاءات وتيسيرات جديدة تشمل ضريبة دخل مبسطة تتراوح ما بين ٠.٤% حتى ١.٥% حسب حجم الأعمال السنوي. كما سيتم إعفاء المنضمين لهذا النظام من ضرائب «الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج» و«توزيعات الأرباح» و«الدمغة» ورسوم الشهر والتوثيق، مع الإعفاء من تطبيق نظام الخصم أو الدفعات المقدمة."	
تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة كل ٣ أشهر بدل من كل شهر وأول فحص ضريبي يكون بعد خمس سنوات.	

المحور الثالث: دعم التحول الأخضر	
الإجراءات المنفذة	**الجهة المنفذة**
إصدار قانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تقديم حوافز لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.	
إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private).	وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable
نشر المعايير والاجراءات المتعلقة بتغير المناخ لاختيار المشروعات وتحديث ونشر إجراءات تقييم المشروعات مع افتراضات موحدة للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وإثبات أن هذه المعايير والاجراءات قد تم تطبيقها على كافة المشروعات الجديدة التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠ مليون جنيه مصري.	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation
إصدار توجيهًا للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي.	البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT